



إذا وقف الباحث على قولين متعارضين عن إمام واحد؛ فيتبع الآتي:

١ - الجمع بين الأقوال المتعارضة.

فينبغي للباحث ابتداءً أن يسعى في التوفيق بين النصوص المتعارضة المنقولة عن الإمام، بحيث يحمل أحد القولين على معنى لا يعارض القول الآخر.

ومن أوجه الجمع المشهورة في هذا الباب:

أ- تنزيل التوثيق على العدالة، وتنزيل الجرح على الضبط.

فيحمل كلام الإمام في التعديل على إثبات عدالة الراوي، ويحمل كلامه في الجرح على القدح في ضبط الراوي، وهذا كثير في كلام الأئمة، يوثقون الراوي من جهة عدالته وصدقه واستقامة ديانته، ويجرحونه من جهة ضبطه وحفظه.

ومثال ذلك: ما نُقِلَ عن يحيى بن معين في حال أبي بكر بن أبي مريم؛ فنُقِلَ عنه أنه قال فيه: «ضعيف الحديث»^(١)، وقال مرةً: «ليس حديثه بشيء»^(٢)، ومرةً: «صدوق»^(٣).

فيظهر للناظر تعارض بين روايتي التضعيف (الأولى والثانية)، وبين الرواية الثالثة التي فيها وصفه بأنه صدوق، وهي عبارة تفيد التعديل.

لكن يمكن أن يُنَزَّلَ تعديل ابن معين على العدالة؛ أي: أن هذا الراوي صدوق اللسان واللهجة، فلا يتعمد الكذب، ويُنَزَّلَ الجرح على الضبط؛ أي: أنه من جهة الحفاظ ضعيفٌ، فيرتفع التعارض بين تلك الأقوال.

ب- حمل كلام الناقد على التوثيق أو التضعيف المقيّد.

فمن أوجه الجمع: أن يكون كلام الإمام في الراوي مقيّدًا ببعض أحواله؛ كالزمان، أو المكان، أو الشيوخ، فيُطْلَق التوثيق أو التضعيف، ويكون مقصوده حالةً خاصةً للراوي، فلا يكون هناك تعارضٌ.

(١) سؤالات ابن الجنيّد (٣١٢)، رقم: ١٦٠.

(٢) تاريخ الدوري (٤/٤٣٧)، رقم: ٥١٧٣.

(٣) الكامل (٣٧/٢).

ومثال ذلك: ما نُقِلَ عن أبي زُرعة الرازي في حال عبد الله بن نافع الصائغ: فروى البرذعي عنه أنه قال: «ابن نافع الصائغ عندي: منكر الحديث، حدّث عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري»، وأحاديث غيرها مناكير»^(١).

وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه قال فيه: «لا بأس به»^(٢). فهذا التعارض يمكن توجيهه بحمل التضعيف على حال التحديث من الحفظ، وأما قوله: «لا بأس به»؛ فيريد به: توثيقه إذا حدّث من كتابه. ج- أن يكون كلام الناقد في التوثيق أو التضعيف نسبياً.

فلا يكون مراده من الكلام في الراوي إطلاق حكم عام في حاله جرحاً أو تعديلاً، إنما يريد مقارنة حاله بحال راوٍ آخر أو رواية آخرين، فيكون غرضه بيان منزلة الراوي بالنسبة إلى غيره، فلا يعارض الحكم المستقل الذي يريد به بيان درجة الراوي مطلقاً^(٣). ومثال ذلك: أن عثمان الدارمي سأل ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن الحرقي، فقال: «ليس به بأس»، قال الدارمي: هو أحبُّ إليك أو سعيد المقبري؟، فقال: «سعيد أوثق، والعلاء ضعيف»^(٤).

قال ابن حجر مُعَبِّباً: «يعني: بالنسبة إليه، يعني: كأنه لما قال: (أوثق) خَشِيَ أنه يظنُّ أنه يشاركه في هذه الصفة، وقال: إنه ضعيف»^(٥).

فتضعيف ابن معين للعلاء ليس تضعيفاً مطلقاً بحيث يعارض التوثيق، إنما يريد أنه ضعيف بالنسبة للمقبري، فليس هو كالمقبري في الثقة، كما أوضحه ابن حجر.

٢- ترجيح بعض أقوال الإمام على غيرها.

إن لم يتمكن الباحث من الجمع بين أقوال الإمام المتعارضة بأحد وجوع الجمع؛

(١) أسئلة البرذعي (٣٧٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٤/٥).

(٣) انظر: ضوابط الجرح والتعديل (٧٠)، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (١٥٨، ٤٤٣-٤٤٨).

(٤) تاريخ الدارمي (١٧٣)، رقم: (٦٢٣).

(٥) تهذيب التهذيب (١٦٧/٨).

فإنه يلجأ إلى ترجيح أحد هذه الأقوال على غيره، فيختار القول الراجح، ويهدر العمل بباقي الأقوال.

ومن قرائن الترجيح بين الأقوال المتعارضة:

أ- الترجيح بكثرة الرواة عن الإمام.

فيرجح القول الذي رواه جماعة من التلاميذ، على ما انفرد بروايته واحد منهم.

ومثاله: التعارض بين أقوال ابن معين في عثمان بن عُمَيْر البجلي الكوفي:

فنقل عنه الدوري أنه قال: «ليس حديثه بشيء»^(١)، وفي روايتي ابن الجُنَيْد وابن الدَّرَوَقي: «ليس بذلك»^(٢)، وانفرد الدارمي بنقل تعديله عن ابن معين، فقال: «ليس به بأس»^(٣).

فيرجح ما رواه جماعة الرواة عن ابن معين في جرح عثمان بن عُمَيْر، على ما رواه عنه الدارمي وحده في تعديله.

ب- ترجيح رواية المُلازِم للإمام على رواية غيره.

فبعض الرواة أخصّ بشيخه من غيره، وأكثر ملازمةً له، وأعرف بأقواله واجتهاداته من سائر أصحابه، فتقدّم رواية التلميذ الملازم لشيخه على رواية غيره عند وقوع التعارض.

فعباس الدوري -مثلاً- أكثر ملازمةً لابن معين من سائر أصحابه، والبغداديون إجمالاً أطول ملازمةً لابن معين من غيرهم؛ لأنهم أهل بلده.

ومثال ذلك: عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز المكي، اختلفت فيه الأقوال المنقولة عن الإمام أحمد:

فقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «عبد الله بن مسلم بن هرمز، يحدث عنه الثوري، ضعيف الحديث، ليس بشيء»^(٤).

(١) تاريخ الدوري (٣/٤٥٨، رقم: ٢٢٥٢).

(٢) سؤالات ابن الجنيّد (٤٠٢، رقم: ٥٤٣)، والكامل (٥/١٦٧).

(٣) تاريخ الدارمي (١٥٨، رقم: ٥٥٨).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/٢٥٦، رقم: ٣٦٦).

ونقل أحمد بن أبي يحيى عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «صالح الحديث»^(١).
وعبد الله بن أحمد أعرّف بأبيه، وأكثر ملازمةً له، وألصق به من غيره، فتقدّم روايته
في جرح الراوي على رواية أحمد بن أبي يحيى.

ج- ترجيح القول الذي ينقله من لم يتكلّم فيه.

فقد تكون الرواية عن الناقد أحياناً من طريق أحد تلاميذه المتكلّم فيهم، فإذا عارضه
نقل تلميذ آخر سالمٍ من القدح؛ فلا ريب أن المتعيّن هو الأخذ بنقل من لم يتكلّم فيه،
وترجيحه على غيره.

ومثاله: التعارض بين أقوال ابن المديني في أبي جعفر الرازي:

فنقل عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه أنه قال: «هو نحو موسى بن عبيدة، وهو
يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه»^(٢).

ونقل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن ابن المديني أنه قال: «كان عندنا ثقة»^(٣).

قال ابن حجر عقب حكاية القولين: «قلت: محمد بن عثمان ضعيف، فرواية عبد الله
ابن علي عن أبيه: أولى»^(٤).

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة متكلّم فيه^(٥)، وله أسئلةٌ لعلي بن المديني، وما ينقله
ولا يعارض فيه فهو مقبول، وأما إذا نقل شيئاً وعارضه غيره فهو مرجوحٌ.

د- ترجيح القول الذي يوافق أقوال الأئمة الآخرين.

فينظر الباحث في أقوال سائر النقاد، لا سيّما كبارهم، فما وافق قول سائر النقاد -أو
قول جمهورهم- يكون أرجح من القول الآخر المخالف لأقوالهم.

ومثاله: ما تقدّم من التعارض بين أقوال الإمام أحمد في عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز،
فبالنظر إلى سائر أقوال النقاد فيه نجد أنهم قد ضعفوه وتكلموا فيه؛ فقال ابن معين

(١) الكامل (١٥٧/٤).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١١/١٤٦).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٢٢، رقم: ١٤٨).

(٤) التلخيص الحبير (١/٤٤٣).

(٥) انظر: لسان الميزان (٧/٣٤٠-٣٤٢).

وأبو داود والنسائي: «ضعيف»^(١)، وقال الفلاس: «ليس بشيء»^(٢)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»^(٣).

فيكون القول المنقول عن الإمام أحمد في جرح الراوي أرجح من القول الآخر في تعديله.

ولا مانع من اجتماع أكثر من مرجح لأحد الأقوال؛ فيرجح القول لرواية الملازم للناقد، ويرجح أيضًا لموافقه لأقوال سائر النقاد، وقد توجد فيه مجموعة من قرائن الترجيح.

(١) تاريخ الدوري (٧٣/٣)، الكامل (١٥٨/٤)، وتهذيب الكمال (١٣٢/١٦).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣٠٢/٢).

(٣) الجرح والتعديل (١٦٥/٥).